

تاريخ الاستلام: 2021/09/18 تاريخ القبول: 2022/05/08 تاريخ النشر: 2022/06/30

طالبة دكتوراه فاطمة الفكاي *

جامعة علي لونيسي - البليدة (الجزائر)

Email: fasou28@hotmail.fr

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المجتمع المدني ودوره في تفعيل ثقافة العمل التطوعي في المجتمع الجزائري انطلاقا من أهم مؤسسة ممثلة له ألا وهي الجمعيات الخيرية التي تبرز وبالأخص في الحالات العادية من خلال تغلغلها في المجتمع وديناميكيته داخله عن طريق النشاطات التي تقوم بها، إذ تعمل هذه الأخيرة على التكفل بالفئات الهشة والضعيفة في المجتمع وتسهر على تقديم خدمات مختلفة للمجتمع المحلي معتمداً على الموجودات ضمنه كتدعيم الروابط الاجتماعية وخلق روح التضامن بين الأفراد وتأصيل الروح التطوعية فيهم التي تعد أحد ركائز بناء العمل التطوعي، وعلى الإعلام الذي يبرز دوره في هذا المجال من أجل ترسيخ مفهوم العمل التطوعي وأهميته وذلك من خلال تعريف أفراد المجتمع بمهامه ومدى حاجة المجتمع إليه، ولذلك تحتاج الهيئات التطوعية إلى توظيف مختلف وسائل الإعلام والإقناع في مخاطبتها للجماهير والتأثير فيها هذا من جهة، وتنفيذ مشاريعها من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية : الحركة الجمعوية، الفعل الاجتماعي، العمل التطوعي، وسائل الإعلام

Abstract:

The study aims to shed light on the role of civil society giving effect to the culture of voluntary work in Algerian society, based on charitable associations as the most important representative institution, this associations stand out, especially in normal cases, through their widespread throughout the society and their dynamism within it through their activities. Theis associations are working to take care of the vulnerable and disadvantaged groups in society and to ensures the provision of various services to the local community within it, such as strengthening social ties, creating a spirit of solidarity among individuals and inclosing the voluntary spirit in them, which is one of the pillars of volunteer work, and highlights the role of media in this field in order to consolidate the culture and the importance of volunteer work by establishing between the members of the community its needed and what's the volunteer work. Therefore, various media and persuasion are needed to employ in addressing and influencing the masses, and implementing their projects on the other hand.

Keywords: association movement, social action, volunteer work, media.

المقدمة

تعتبر قضية العمل التطوعي من أهم القضايا التي أصبحت تحتل مكانة بارزة في العلوم الاجتماعية، والفكر الاجتماعي المعاصر وخاصة نتيجة لما يشهده العالم من تحولات وتغيرات جعلت القطاع التطوعي يحظى باهتمام كافة المجتمعات والحكومات، وذلك لما يقدمه من تنمية وتقدم، وأصبح هذا العمل يمثل ركيزة أساسية في النسيج الاجتماعي للمجتمعات ومظهراً من مظاهر تقدمها يعكس مدى مساهمة أفراد المجتمع في بناء منظومة التكافل الاجتماعي بما يعزز جهود الدولة في التنمية، ويعمل على تخفيف المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع. وبذلك تحتاج الجمعيات الخيرية التطوعية إلى توظيف مختلف وسائل الإعلام والاتصال في مخاطبة الجماهير واقناعها والتأثير فيها هذا من جهة وتنفيذ مشاريعها من جهة ثانية.

هنا يبرز دور الإعلام الذي يعتبر اليوم مؤشراً فاعلاً في الإرشاد والتوجيه والتعليم، ومصدراً رئيسياً للمعلومات المتدفقة وأداة ذات قدرة متجددة ومتدفقة تستحوذ على أفراد المجتمع، وأصبحت وسائله تمارس دوراً جوهرياً في إثارة إهتمام الجماهير بالقضايا والمشكلات المطروحة، حيث تعد الأخيرة مصدراً يلجأ إليه الجمهور في استقاء معلوماته عن كافة القضايا الثقافية والاجتماعية، بسبب فاعليتها الاجتماعية وانتشارها الواسع، كما تعتبر من المؤسسات الرئيسية في تشكيل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الإنسانية، ولهذا يأتي دور الأخيرة في العمل التطوعي في مقدمة الأدوار الفاعلة لترسيخ مفهومه وأهميته.

فالإعلام والمجتمع المدني بإمكانهما تشكيل صيغة قوية لإحداث التغيير وفرض الدينامية الاجتماعية، ولهذا هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل سوسيولوجي لطبيعة العلاقة السائدة بين جمعيات المجتمع - التعرف على واقع الحركة الجمعوية في الجزائر والدور الذي تقوم به حالياً والذي يمكنها أن تقوم به بتقديم مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية لمختلف الشرائح

الاجتماعية، ومدى التزامها بالمعايير العلمية لذلك، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري عامة.

وكذا ايضاح العلاقة العضوية بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الحالة الجزائرية، والتعرف على مدى فاعلية وسائل الإعلام الجزائرية في تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع الجزائري، ذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويرها بما يتوافق وحاجات المجتمع الجزائري، بناء عليه " يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى استفادة الجمعيات الخيرية من الإعلام في توجيه سلوك الأفراد نحو تحقيق الاهداف التي سطرته، وما طبيعة العلاقة بينهما. وهل تساهم وسائل الإعلام في التحسيس وتكوين الوعي التطوعي في المجتمع الجزائري؟.

الإجابة على إشكالية الدراسة ألزمت علينا الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأكثر كفاءة في الكشف عن حقيقة الظاهرة وإبراز حقائقها، كونه يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة تعبيرا كفييا وكميا" ولا يتوقف عند حدود وصف الظاهرة، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره، حيث قمنا بجمع البيانات عن طريق المقابلة والإستمارة مع المبحوثين و إجراء مقابلات مع رؤساء الجمعيات ، إضافة لبعض الإعلاميين الناشطين في المجال، كما قمنا بتوزيع استمارات على المتطوعين بكل جمعية من الجمعيات المدروسة، وبعد حصولنا على أكبر قدر من المعلومات يأتي دور التحليل والتفسير من أجل الوصول إلى النتائج والإستنتاجات، فبفضل المنهج الوصفي التحليلي يستطيع الباحث وصف الظاهرة وتحليلها مبينا أسبابها وهذا الوصف لا يكون سطحيا فقط، وإنما يسير إلى غور الظاهرة وأعماقها.

2: بناء وتحديد المفاهيم:

1.2 مفهوم العمل التطوعي:

التطوع لغة: ما تبرع به الشخص من ذات نفسه مما لا يلزمه فرضه.

ويعرف التطوع بأنه المجهود الذي يقوم به الفرد بصفة اختيارية عن طريق المساهمة بتقديم خدمة دون مقابل من أي نوع. (حمزة أحمد إبراهيم، 2015، ص 25).

يعرف "أحمد مصطفى خاطر" العمل التطوعي بأنه : " ممارسة حقيقية للديمقراطية الاجتماعية في المجتمع لما يمتاز به من حرية الإقدام عليه واختيار نوعية العمل والأداء، كما يتيح للمتطوع التعبير الصادق عن رأيه في طبيعة ومستوى الخدمة والرعاية (خاطر أحمد، 2000، ص 249)

أما الخطيب فيرى أنه: "العمل الذي يقوم به الفرد لتحقيق أهداف اجتماعية محددة، دون أن يستهدف من عمله الأجر، أو جني الربح المادي أو اقتسامه، أو تحقيق المنفعة الشخصية. (النابلسي هناء، 2009-2010، ص 86)

2.2- الفعل الاجتماعي:

عرف ماكس فيبر الفعل الاجتماعي بأنه: " سلوك إنساني ظاهر ومستمر ... يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتيا، فالسلوك الذي يخلو من المعنى الذاتي لا ينتهي إلى الدراسة السوسيولوجية المتعمقة.. فالفعل الاجتماعي هو ضرب من السلوك يتضمن معنى للفاعل نفسه... " (تيماشيف نيكولا، 1997، ص 252)

وأهم ما يميز الفعل الاجتماعي -في نظر ماكس فيبر- هو أنه نوع من السلوك الإنساني القابل للفهم عبر الملاحظة من خلال ما يتضمنه من خصائص ومعاني ذاتية (مصباح عامر، 2010، ص 153).

ويعرفه تالكوت بارسونز بأنه: "سلوك إرادي لدى الانسان لتحقيق هدف محدد وغاية بعينها، ويمثل الفعل الاجتماعي الوحدة الاساسية للحياة الاجتماعية، وأشكال التفاعل الاجتماعي بين الناس ويتضمن الفعل الاجتماعي في نظر بارسونز عدة عناصر:

- بنية تضم الفاعل بخصائصه وسماته.
- موقف يحيط بالفاعل و يتبادل معه التأثير.
- موجّهات قيمية واخلاقية تجعل الفاعل يميل الى ممارسة هذا الفعل او ذاك، وفعل هذا او ذاك. (علي بن هادية وآخرون، 1991، ص 257.258)

وبذلك يعتبر الفعل عنده وحده يستطيع الباحث من خلالها رصد الظواهر الاجتماعية وتفسير المشكلات التي يعاني منها الافراد والمؤسسات باختلاف تطورها.

3.2-الحركة الجموعية:

إن مصطلح الحركة الجموعية الذي عادة ما يستخدم بكثرة في بلدان المغرب العربي مستمد من مفهوم الجمعية نفسه ولذلك قبل تعريف الحركة الجموعية نعرّج على تعريف الجمعية إذ تعني اصطلاحاً:

تعرف من ناحية سوسيولوجية- بأنها >>وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة (ميشيل دينكل، 1991، ص 25).

أما "فُجْد عاطف غيث" فيعرف الجمعية انطلاقاً من تحديده للرابطة الطوعية فيقول " بأنها جماعة مختصة ومنظمة تنظيماً رسمياً، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح" (عاطف غيث، 1995، ص 29).

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها " تمثل الجمعية إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويون على أساس تعاقدية، لغرض

غير مربح"، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، الثقافي والرياضي على الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له، وتعتبر الجمعيات واتحاداتها في مفهوم هذا القانون جمعيات (الحريدة الرسمية، 1990، ص02).

وتدل لفظة الحركة على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية، بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والاختيارية في برامجها وأنشطتها دون انتظار تدخل الدولة، مع ممارسة أشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لحماية مصالحها ومصالح المجتمع ككل، وينبغي للحكم على حيوية وقوة الحركة الجمعوية تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقها في إطار حيز من التنافس والحرية لتحقيق أهدافها المشتركة، فالحكم على الحركة الجمعوية لا يكون بناء على عدد الجمعيات وإنما على نوعيتها واستجابتها لمطالب المجتمع.

وعليه الحركة الجمعوية شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت ميزة للعمل الاجتماعي والثقافي... في المجتمعات الحديثة تستهدف إحداث التغيير المرغوب لصالح فئاتها الاجتماعية أو حقوق الإنسان.

4.2- مفهوم وسائل الإعلام:

قبل تعريف وسائل الإعلام نخرج على تعريف الإعلام ويعني اصطلاحاً: عملية تزويد الناس بالأخبار والحقائق و المعلومات الصادقة عن طريق وسائل خاصة أو هو اطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما يدور من أحداث ووقائع ، وبث الثقافة والوعي في صفوفه (الدليمي محمد عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 160).

أما وسائل الإعلام فتعرف بأنها: جميع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام و إيصال المعلومات إلى الناس بدءاً من ورق الصحيفة وانتهاء بالحاسبات الآلية والأقمار

الاصطناعية، إلا أن وسائل الإعلام بصفة أو كما تسمى وسائل الاتصال الجماهيري) تنقسم بصفة عامة إلى وسائل مقروءة، سمعية ووسائل بصرية وسمعية (حجاب محمد منير، 2008، ص 349).

-أما تعريف محمد جميل حمامي: هي أحد أشكال الاتصال الجماهيري ويقصد بالاتصال؛ عملية التفاعل الاجتماعي من أجل إشباع الحاجات المتنوعة، فهو من أهم الظواهر البشرية الاجتماعية لأنه نتاج للتفاعل بين الفرد والمجتمع وهو الضرورة البشرية الملحة المستمرة التي يعيش الإنسان معها طوال عمره لأجل إشباع حاجاته المتعددة (الدليمي محمد عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 63)

يتضح من هذا التعريف أن وسائل الإعلام شكل من أشكال التواصل والتفاعل الاجتماعي كظاهرة نتجت عن التفاعل بين الفرد والمجتمع، وهذا بهدف إشباع حاجات الفرد المتعددة من خلال التعامل معها مدى الحياة

3. العمل التطوعي الاجتماعي رؤية متكاملة

1-تاريخ العمل الجماعي:

إن العمل الجماعي في الجزائر يعود بجذوره إلى العهد العثماني ممثلا في تنظيمات تقليدية كانت قائمة وفق النظام القبلي والعشائري، تحت مسمى التاجمعت وهي صورة من صور التنظيم الاجتماعي السائد آنذاك الذي استعملته الإدارة العثمانية في السيطرة، وجمع الضرائب وتوجيه أفراد المجتمع (سعاد طبعة وبشيرة عالية، 2009-2010، ص 90)، ولا يزال هذا التنظيم موجود في وقتنا الحالي في الكثير من مناطق الجزائر مثل منطقة القبائل التي تحتم بجميع نواحي الحياة وما يطلق عليها التوزيع التي تدل على العمل التضامني المبني على المساعدة والرغبة الفردية والجماعية التطوعية، التي لا تتخللها الرغبات الذاتية والفردية كالربح، وهي عبارة عن تظاهرة اقتصادية، اجتماعية وثقافية . تعبر عن مشاكل ومطالب

الناس وتضمن حماية مصالحهم، وكذا جمع وتوزيع الصدقات على الفقراء.... الخ، فكانت بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة التي لم يكن بوسع الدولة تغطيتها (بوقرة بلقاسم، 2004، ص168).

وبدخول الإستعمار الفرنسي للجزائر 1830 عمل على إخفاء تلك التنظيمات التقليدية عن طريق تفكيكه للبنية الاجتماعية والتنظيمية للمجتمع، وتكوين تنظيمات بديلة من أجل خدمة الأغراض الإستعمارية، بحيث بدأ تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن 20 م وتحديدًا سنة 1912 أين تم إنشاء أول جمعية رياضية للسكان والأهالي في معسكر، وتزايد تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر أخذ تكوين الجمعيات بعدا آخر، حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على إنشاء الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، جمعية التجار الحرفيين (قاضي سي الطاهر، مرجع سبق ذكره، 2017، ص03)

وفي المقابل لمسنا شكلا من التطوع والتضامن الاجتماعي خلال هذه الفترة كانا يسودا المجتمع الجزائري حيث تمثل الشكل الأول في التضامن الآلي وذلك وفقا لمفهوم عالم الاجتماع إميل دوركايم القائم على الروابط العائلية والقبلية والعشيرة وقد تجسد في:

- توزيع المساعدات على المحتاجين في الأعياد والمناسبات العائلية.
- التعاون على الأعمال الفلاحية الموسمية أو بناء السكنات، وهو تعاون متبادل بين الأفراد والعائلات والجيران، ويسمى هذا الشكل بالدارجة الجزائرية بالتوزيع.
- المؤازرة النفسية والعاطفية في المصائب والشدائد.

ويمكن القول بأن هذه الأشكال للتضامن الاجتماعي قد ظهرت في المناطق الريفية بصورة أكثر لأنها كانت تعاني من ويلات الإستعمار وقسوة البيئة الجغرافية، فيظهر التضامن الآلي بشكل فطري تحركه الروابط العائلية والعشائرية.

أما الشكل الثاني فيتمثل في التضامن العضوي الذي يمكن ربطه بإنشاء المؤسسات والحركات والتنظيمات الاجتماعية كالمؤسسات الشبابية والجمعيات والمؤسسات التربوية، وقد تم تفعيله طبقا لقانون 1901 بحيث تم إنشاء العديد من الجمعيات بين مختلف فئات المجتمع والتي كانت في مجملها ذات طابع سوسيو ثقافي مثل جمعيات التلاميذ القدامى للمدارس، جمعيات المعلمين، الجمعيات الرياضية، الجمعيات الإسلامية، الجمعيات الخيرية..... وغيرها (هامل مهدية، مرجع سبق ذكره، ص 10-11)،

وإبان الثورة التحريرية الكبرى إلتفت جميع الجمعيات الجزائرية بمختلف توجهاتها وأفكارها حول "حزب جبهة التحرير الوطني" وهو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق، محاولا الحصول على الإستقلال بطرق قانونية سليمة والتحول مباشرة إلى الثورة التي تكلمت. بالإستقلال واسترجاع السيادة الوطنية يوم 05 جويلية 1962 (ABD-KADER LAKJAA, 2000, p. 12)

وقد شكلت نسبة الجمعيات التي رخصت لها السلطات الإستعمارية تشكيلها بما نسبته 08% من الجمعيات المعتمدة في الفترة الممتدة من سنة 1901 إلى غاية الإستقلال سنة 1962، وقد كان ترخيص المستعمر بتأسيس هذه الجمعيات بغرض بسط سيطرته المحكمة على البلاد مع نوع من التحفظ والحذر وليس محاربة الجهل والفقر وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بل استخدمت الجمعيات كغطاء لخدمة المصالح الإستعمارية، وبالمقابل ظهرت التنظيمات الجمعوية الرياضية ذات الطابع الإسلامي التي سعت إلى إفشال المشاريع الجمعوية التي أنشأها الأوروبيين، كما ركزت الجمعيات الدينية على مسألة الهوية الوطنية وخير دليل التنظيم الجمعوي "حركة الإخوة الجزائرية"، الذي أسسه الأمير خالد في 22 جانفي 1922 والذي كان يحمل روحا إسلامية واضحة في البيان التأسيسي للحركة الذي تطور عن موقف سياسي ذو بعد ديني كان واضحا من خلال الشعار الذي

رفعه الأمير خالد في الانتخابات البلدية والذي اعتبره المستعمر خطر ووصفه بخطر التعصب الإسلامي، وفي مناسبة أخرى عبرت عن مثل هذه التنظيمات بالخطر الحقيقي على السلطة الفرنسية بالجزائر وهو في ما جاء في التقرير الرسمي للإدارة الفرنسية في جانفي 1954 في حديثها عن التنظيمات الجمعوية بصفة عامة وعن جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في 05 ماي 1931 بشكل خاص والتي يقدمها التقرير على أنها المدرسة الحقيقية الوطنية بشمال إفريقيا بحكم الدور الكبير الذي لعبته في إحياء الهوية الوطنية و إخراج المجتمع من ظلام الخرافات والشعوذة معتمدة في ذلك على المساجد، المدارس، النوادي....من أجل إخراج المجتمع من الجهل والامية التي كان يعيش فيها، بالإضافة إلى الأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها.

أما التنظيمات الخاصة المسماة إجتماعية، فلقد تزايد نشاطها وأهميتها وتداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي أوجدتها السلطات الإستعمارية لتنفيذ سياستها اتجاه الأهالي كآخر ما بقي لها من وسائل الترغيب، لتتحول إلى مشاركة جزائرية ذات طابع نضالي وسياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأروبية لتدعيم وتقوية الحركة التحررية الوطنية، كما كانت تحمل في بعض الأحيان بعدا رمزيا يربط الشعب الجزائري بشعوب المغرب العربي والمشرق كجمعية الإخوة الجزائرية- التونسية التي تأسست سنة 1910 في إسطنبول وكان لها فروع في دول عربية أخرى.

وعلى العموم فوضع الحركة الجمعوية في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية وإن كان إطاره القانوني المعروف بالليبرالية والحرية المطلقة في تشكيل الجمعيات، إلا أن الوجود الإستعماري هو نفسه كان العقبة الأساسية أمام ممارسة هذه الحريات مما يجعل القوانين المتسمة بالتساهل وحماية الحريات واجهة للأقليات الأروبية (بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، 2017، ص 197).

و استمرت عملية تأسيس الجمعيات بعد عملية تأسيس الجمعيات بعد الإستقلال حيث نص دستور 1963 في مادته 19 على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات إلا أن الشيء الملاحظ هنا هو أن تكوين الجمعيات لا ينبغي أن يتعارض أو يتناقض مع خط الحزب الواحد الذي يأخذ به النظام السياسي الجزائري، وإنما يجب أن تتماشى وتوجهات وسياسات هذا الأخير، ومن ثم فالمهمة الأساسية التي ينبغي أن تؤديها تلك الجمعيات تتمثل في الترجمة الأيديولوجية وتكوين مناضلين للقيام بدورهم في نشر سياسة الحزب الرامية إلى التحرر وبناء الإشتراكية والتنظيمات الجماهيرية الإشتراكية والدفاع عنها.

وانطلاقا من هذا فقد استبعدت التجربة السياسية التي قادتها جبهة التحرير الوطني كل الجمعيات التي لم تكن منسجمة مع روح التغيير السياسي مثل جمعية العلماء المسلمين، وهو ما يعد حجرة عثرة أمام تأسيس الجمعيات في الجزائر فالبرغم من أن قانون 1901 قد اشترط إجراءات مبسطة لتأسيس الجمعيات وهو القانون الفرنسي المنظم لعمل الجمعيات في الجزائر إلى غاية 1971، إلا أن السلطة الجزائرية كانت تفرض شروط وتتخذ إجراءات تضيق من هامش حرية الجمعيات وتعرقل عملية تأسيسها.

ولاحقا تم إلغاء قانون 1901 في إطار مراجعة القوانين الفرنسية التي كان ينظر إليها على أنها تتعارض والسيادة الوطنية، وبهذا تم استصدار أول تشريع جزائري ذو مسحة إشتراكية منظم للقطاع الجمعي، وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 تضمن هذا الأخير التعريف بالجمعية وكذا إجراءات التنظيم ومختلف الشروط اللازمة لذلك.

إلا أن هذا الأمر ظل صارما إلى حد ما مما ضيق من هامش حرية الجمعيات، وحال دون تكاثرها في المجتمع، وهذا بفعل الإجراءات القانونية التي تضمنها والتي تعد بمثابة قيود فمثلا يخضع هذا الأمر إنشاء الجمعية لمراقبة السلطات العمومية (وزير الداخلية إذا كانت الجمعية وطنية والوالي إذا كانت محلية وإذا كان هدف الجمعية ينحصر في إطار وصاية وزارة من

الوزارات فتمنح الموافقة بعد صدور رأي موافق من الوزير الذي يهمله الامر' وفي المادة 23 من هذا الأمر فقد قضت بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن في ثمانينيات القرن الماضي ونتيجة لبروز مجموعة من التحولات قد اضطر النظام السياسي الجزائري لتقديم بعض التنازلات لفائدة المجتمع، فقبل ظهور جمعيات مستقلة عن المنظمات الجماهيرية والحزب الحاكم مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، كما ألغي الامر 71-79 المتعلق بالجمعيات وإصدار وإصدار قانون 87-15 المتعلق بالجمعيات، والذي أتاح للجمعيات التكفل ببعض القضايا الاجتماعية التي اضطرت الدولة للتخلي عنها، ولكن بالرغم من ذلك إلا أن تلك الجمعيات لازالت خاضعة لإرادة السلطة مراقبة عملية تأسيسها بعد ذلك جاء دستور 1989 والذي أقر التعددية الحزبية، وهذا في الماد 40 منه التي نصت على:

حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولكن لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب.

للتدعم هذه التعددية فيما بعد بالقانون رقم 89-11 الذي جاء لإلغاء المادة 30 من القانون 87-15 التي تنفي بتاتا التعددية السياسية في البلاد وهذا في المادة 42 من القانون 89-11 وبالرغم من كون هذا القانون دشن بداية التعددية الحزبية إلا أنه ظل يطرح بعض القيود امام الحركة الجمعوية لاسيما فيما يتعلق بعملية التأسيس، فهذا الأخير أكد في مادته الخامسة أنه يمنع تأسيس أي جمعية سياسية على أساس لغوي أو ديني أو جهوي أو عرقي. وحول مزيد من الإنفتاح السياسي عملت السلطات الجزائرية على إصدار القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات وهو القانون الذي احدث ما يعرف بالإنفجار في تعداد مؤسسات المجتمع حيث فتح أمام الحركة الجمعوية آفاقا واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية... وبذلك

حصلت على مكاسب كبيرة من ناحية تحسين المناخ القانوني، خاصة في بداية التسعينات أي قبل دخول الجزائر دوامة الفوضى والعنف والإرهاب الذي هدد كيان الدولة والمجتمع معا بالانهيار، لو لا صمود قوى اجتماعية ومهنية ومنها المجتمع المدني والحركة الجمعوية (بوسنة مُجَّد، 2002، ص 134) ومن اهم الأشياء التي أتى بها هذا القانون مايلي:

- رفع مختلف العراقيل والمعيقات الإدارية والبيروقراطية
- تحديد المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات.
- تكريس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.
- تبسيط إجراءات التأسيس.

ومع صدور دستور 1996 تم التأكيد مرة أخرى على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن وهذا حسب المادة 41 من دستور 1996، إلا أن الشيء اللافت للإنتباه هنا هو أن هذا الدستور استعمل تعبير الحركة الجمعوية بدلا من الجمعيات حسب المادة 43 التي نصت عل "الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية. "

وهذا أمر جدير بالإهتمام أذ أن توجه المشرع الجزائري بهذا الخطاب الجماعي بدل الخطاب الفردي للجمعيات له أسبابه الموضوعية، حيث تعتمد المشروع استعمال مصطلح الحركة الجمعوية لتكون الجمعيات تجمعا ضاغطا بدلا من أن تبقى منقسمة ومنغلقة على نفسها مما يحول دون فعاليتها إلا أنها وللأسف بقيت مجرد تسمية خالية من التطبيق (قاضي سي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 07)

الأمر الملاحظ أن الحركة الجمعوية في الجزائر قد تزايدت بشكل كبير بين سنتي 1990-1997 أي مباشرة بعد الإنفتاح السياسي حيث بلغ عدد الجمعيات 57000 ألف جمعية مقسمة بين 1000 جمعية وطنية و56000 جمعية محلية وفي هذه الفترة تأسست جمعيات

حماية حقوق الإنسان والممثلة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 1985 لكن انطلاقها الرسمية كانت 1990 .

وحسب موقع وزارة الداخلية فإن والجماعات فإن الحركة الجمعوية لسنة 2017 على اختلاف طبيعة نشاطها قد تزايد عددها بشكل معتبر مقارنة بسنة 2011 حيث قدر في سنة 2011 ب 92627 ليصل في سنة 2017 إلى 108940 جمعية تنشط في مختلف المجالات السالفة الذكر. هذه الأرقام تدل على أن الجزائر قفزت قفزة كبيرة في التطور الاجتماعي والتحديث على الأقل من حيث عدد الجمعيات، أما عن الفعالية ونوعية الأداء ونجاعته في تحقيق الأهداف المنتظرة، فإنها المشكلة الجوهرية في الجزائر وفي كل البلدان العربية (قريد سليم، 2010، ص 118).

وفقا لما تقدم يتضح أن ظهور الجمعيات بداية كان بشكل محتشم بفعل الأوضاع التي مر بها المجتمع الجزائري قبل الإستقلال وبعده ليشهد طفرة نوعية في فترة التسعينات وحركة ديناميكية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وقد ظهرت جمعيات مست مختلف مجالات النشاط الإنساني .

لكن الجدير بالذكر هنا هو أن الحركة الجمعوية في بلادنا تعتبر ممارسة متجذرة في الموروث الثقافي والاجتماعي، ولا سيما ما تجسد في اشكال التوزيع وغيرها، إلا أنها تميزت في بادئ الامر بالطابع الفردي أو الجماعي غير المنظم، ثم اكتسبت الطابع المؤسسي الذي كان خاضعا لقانون الجمعيات الفرنسي ثم تم إلغاؤه وتعويضه بالقانون الخاص بالجمعيات سنة 1990 والذي عدل فيما بعد سنة 2012 حيث فتح الباب لزيادة واتساع الحركة الجمعوية.

2- وظائف الجمعيات في الجزائر :

هناك اعتراف دولي ومحلي بضرورة تأسيس الجمعيات كممثل للمجتمع المدني ويرجع ذلك لادوار الحقيقية والوظائف الفاعلة التي تسهم من خلالها في النهوض بالمجتمعات المحلية،

وهو اعتراف بالدور والمكانة التي باتت الكثير من منظمات المجتمع المدني تحتلها نتيجة لما استطاعت معظمها أن تقدمه من خدمات لافراد المجتمع وقدرتها على التواصل مع هؤلاء واستهداف فئات بعينها هي الأكثر احتياجا وهميشان وحديثنا عن العمل الجماعي في الجزائر يقودنا إلى إبراز اهم الوظائف التي تقوم بها الجمعيات الخيرية نذكر منها مايلي:

- تحويل الطاقات الحاملة أو العاجزة اختياريا أو إضطراريا إلى طاقات قادرة منتجة.
- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.
- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة وفقا لمبدأ العدل والمساواة.
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة. (بن يحي فاطمة، طعام عمر، 2015، ص 208)

وعليه يجب التنويه بأن هذه الوظائف التي تقوم بها الجمعيات في الجزائر تحقق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ممارسة نشاطات فنية، ثقافية، رياضية، علمية، ترفيهية... إلخ
- تنظيم الحياة في المجتمع المحلي سواء حي أو قرية.
- المساهمة في تسيير الشؤون العامة وتحسين إطار الحياة الاجتماعية.
- الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية للفئات الخاصة في المجتمع وترقية حقوقهم مثل الأراامل والمعوقين... إلخ

- الإسهام في تحديد سياسة عمومية للتكفل بهذه الفئات الهشة.
- ترقية نشاطات الخدمة العمومية التي لا تتكفل بها الدولة (عكوش سورية، 2014، ص 16).

3-تحديات العمل الجمعوي في الجزائر :

بالرغم من الأدوار والوظائف التي تؤديها الجمعيات النشطة والأسس التي تتطلبها لسيرورة نشاطها لابد من الإعتراف بالمعوقات والصعوبات التي تحد عمل الأخيرة وتصبح من عمل الناشطين الفاعلين ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **القيود القانونية:** التي تحد من تأسيس الجمعيات وفعاليتها وأثرها على انتشارها وأنشطتها وعلى البنية الهيكلية لهذه المنظمات. على رغم محاولة الجزائر وضع تشريع قانوني واضح لتأسيس الجمعيات إلا أنه في الوقت ذاته يسمح بمراقبة وتتبع كل أعمال الجمعيات، كما يضعها تحت رحمة بعض المسؤولين بعدم تقديم ترخيص أو اعتماد الجمعيات إذا كان هناك أدنى شك في ميدان تدخلها أو في مؤسستها

- **غياب مصادر التمويل الذاتي:** مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جدا، الامر الذي يحد من قدرتها على أداء أدوارها الفعالة والإيجابية اللازمة، ويدفعها للإعتماد الكلي على دعم الدولة وهذا ما يجعلها خاضعة لها عوض التأثير فيها.
- **غياب الشفافية والديمقراطية في التسيير:** حيث تعاني أغلب مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات على وجه الخصوص) مشكلات متعلقة بالتسيير أدت في الكثير من الأحيان إلى انشقاقات انتهت إما بزوالها أو تجميد عملها.

- **عدم وضوح برامج وأهداف الجمعيات في الجزائر** بسبب النشأة الغير سوية.
- **الإنفرادية في اتخاذ القرار:** نتيجة سيطرة الزعامات القيادية وعدم فتح المجال للمشاركة وهي صفة جل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري (المرزوقي عمر، 2015، ص 15).
- **المقر:** يعتبر المقر من أهم العراقيل التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر وهذا الإشكال مرتبط بإشكال العمران الذي تعاني منه الجزائر منذ فترة مما يجعل السلطة لها القدرة

على التحكم في نشاط الجمعية والضغط عليها، اذا تمنح المقررات فقط للجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها (هامل مهدية، مرجع سبق ذكره، ص 15).

إضافة إلى ما تناولناه يجدر الإشارة إلى أنه هناك معوقات مرتبطة بالأفراد المتطوعين أنفسهم من خلال تعدد توجهاتهم الأيديولوجية والحزبية والدينية حول الكثير من القضايا التي تخدم المجتمع وبالتالي يضعف تأثيرها على مستوى التغير الاجتماعي، هذا من جهة وكذا إلى سيطرة المصلحة الشخصية على المصلحة العامة من جهة أخرى، وأيضاً ضعف الإمكانيات المادية والمالية التي ترهن النشاط الجماعي، تؤدي إلى تجميد نشاطات الجمعية وكذا غياب الإحترافية في التسيير الإداري والتنظيم الجماعي وغياب برنامج رسمي سنوي للنشاط الجماعي قابل للتطبيق ونقص التأطير والتكوين وعدم وضوح الرؤية والأهداف

4- الإعلام وثقافة العمل التطوعي:

1- دور وسائل الاعلام في تنمية مفهوم العمل التطوعي:

ان الدور الأساسي لوسائل الاعلام في مجال العمل التطوعي هو ان تساعد الجهات المستفيدة في استقطاب عدد من المتطوعين بصفاتهم عناصر صالحة داخل هذه الجهات. ويمكن لوسائل الاعلام العامة ان تقوم بهذه المهمة. في حين ان مسؤولية الحفاظ على المتطوعين من مسؤوليات الاجهزة الاعلامية الداخلية لتلك الجهات المعنية. وعلى هذه الاساس، فإن وسائل الاعلام تقوم بإذكاء الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وتعبئتهم ودعوتهم للتطوع في المؤسسات الخيرية بتوضيح ماهية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه وبيان أهميته ودوره في بناء وتطوير المجتمعات، في حين ان جهات الاعلام الداخلية "الخاصة بالجمعيات" تكون جزءاً مكملًا لجهات الاعلام العامة، من خلال تزويدها بالمجالات والانشطة التي يقوم بها المتطوعون، بالاضافة الى تزويدهم بالاحصائيات والتقارير المختلفة التي تكون نتاجاً لأعمال المتطوعين (أبو العلا محمد يسري، 2008، ص 78).

لذلك تظهر أهمية وسائل الاعلام العامة بالنسبة للعمل التطوعي عند الافراد من خلال تعزيز انتمائهم للمجتمع وحثهم على المشاركة الفعالة فيه، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، وان تتيح لهم التعرف على الفجوات التي تحدث في المجتمع من حولهم ويقدم لهم فرصة التعبير عن آرائهم وافكارهم في القضايا التي تحدث في مجتمعاتهم ومن ثم حثهم على التطوع للمشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع والمساعدة في تنفيذها مثل ما هو موضح في الجدول رقم: 01 الذي يبين استخدام الجمعيات المدروسة وسائل الإعلام لتوعية المجتمع المحلي:

الإستعانة بوسائل الإعلام	التكرار	النسبة
نعم	333	83.25 %
لا	18	4.25 %
أحيانا	50	12.5 %
المجموع	401	100

حيث نجد أن أغلبية الجمعيات المدروسة تستعين بوسائل الإعلام في عملية التوعية ويرجع الأمر لإدراك الجمعيات أهمية الإعلام والاتصال في عصرنا الحالي لنجاح أي عمل وضمن استمرار أي مؤسسة في أي مجال من مجالات الحياة، فهو يلعب دور هام في إذكاء الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وتعبئتهم ودعوتهم للتطوع في الجمعيات الخيرية من خلال توضيح ماهية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه وتبصيرهم بأهميته ودوره في عملية التنمية، دون أن ننسى الفئة التي لاتستعين بهذه الجهة وهي قليلة مقارنة مع البقية لإقتناعها أن العمل الميداني هو الأساس في العمل الجمعوي وليس الإعلام.

هذه الأهمية لوسائل الاعلام في تنمية مفهوم العمل التطوعي لا ترتبط بفترة زمنية أو حدث معين بذاته، فدور هذه الوسائل يبرز خلال أوقات السلم والحرب على حد سواء. فالانتخابات والحملات السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية (وتقاطع المصالح بين

مكونات شرائح المجتمع، كل هذه الامور وغيرها تجد طريقها الى الاعلام لغرض استنهاضه للقيام بدوره في تقديم المعلومات والحقائق والرؤى التحليلات المطلوبة الى الجمهور. وفي الوقت نفسه نقل المشكلات التي تحدث داخل المجتمعات، وبالتالي حث الجمهور بشكل عام والشباب بشكل خاص على التطوع".

بعبارة اخرى وسائل الاعلام تعد بمثابة انعكاس لآليات التفاعل ما بين أفراد المجتمع وعلاقاتهم ببعضهم البعض، الأمر الذي يتطلب من وسائل الاعلام درجة عالية من الإدراك في نشر الوعي بين أفراد المجتمع وحثهم على العمل التطوعي لكونه نمطاً من الأنماط الأساسية والرئيسية للخدمات الاجتماعية.

2- طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

أصبح المجتمع المدني أحد أدوات التغيير الفعلية بحيث لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب، بل أصبح ناشطاً أساسياً في الدفاع عن الحريات ومحاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة للمشاركة في صنع القرارات، ممثلاً في الحركة الجمعوية التي تعد إحدى تحليلات المجتمع المدني بقيمة وثقافة وأبنيته ومؤسساته، باعتباره ساحة تدور فيها "التفاعلات الاجتماعية العامة"، التي لا تتعلق مباشرة بالربح ولا بالصراع على السلطة السياسية، بقدر ما تجسد المشاركة الحرة والفاعلة لكافة الفاعلين الاجتماعيين عن طريق العمل التطوعي الذي يستهدف خدمة المصلحة العامة، بالتالي فإن من أهم خصائص المجتمع المدني هي التطوعية، فالعمل التطوعي من شأنه أن يقوي الروابط بين أفراد المجتمع الواحد، كما أنه يشجع على تعزيز الثقة الاجتماعية والتعاونية بين الإدارة والمواطن، الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي على ترقية الحياة العمومية وعلى التنمية المحلية بشكل عام.

وما من شك أيضا في أن التموقع المركزي الذي أضحي يحتله الإعلام في المنظومة المجتمعية وهندستها المؤسساتية، يجعله أمام جسامه مسؤولية الإسهام في بناء الوعي الجمعي المرتبط عبر التأثير على الرأي العام وكشف الحقائق وتغطية الوقائع ونشر الأخبار، كما يتحمل وزر مسؤولية توجيه المتلقي توجيهها سليما لتبينه عدد من القيم والمبادئ من قبيل روح وثقافة المواطنة، احترام الاختلاف بإبداء الرأي وتقبل الرأي الآخر، التعايش السلمي... الخ. (عبد العاطي نجم، 2000، ص 111)

وإذا كان الفكر السياسي قد توصل منذ عدة قرون مضت أنه يجب لبناء الدولة الحديثة وجود ثلاث سلطات تتعاون معاً وتستقل كل واحدة منهما عن الأخرى، وهي السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية، أصبح تقدم ونمو ورفي المجتمعات الحديثة يقوم على ثلاث ركائز هي؛ قضاء مستقل ونزيه، إعلام حر ومستقل، ومجتمع مدني قوي وفعال. فالمجتمع المدني لكي يكون قوياً وفعالاً يحتاج إلى إعلام حر مستقل يدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير، والإعلاميون يحتاجون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع، وأيضاً للدفاع عن الصحفيين أنفسهم في مواجهة تعسف السلطة أو جور مؤسساتهم، والاثنان المجتمع المدني والإعلام (لا ينعمان بالعيش ولا يستطيعان أن يمارسا مهامهما إلا في ظل وجود قضاء مستقل ونزيه يحميهما. وبالتالي لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراقي ومتقدم يفتقر إلى علاقة صحيحة ومتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وعليه فالعلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام علاقة جدلية تكاملية، حيث أن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها ومن جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني

وتؤثر فيه كما هو موضح في الجدول رقم 02: يوضح طبيعة العلاقة بين وسائل الاعلام الجزائرية والمجتمع المدني

النسبة	التكرار	طبيعة العلاقة بين مج المدني والإعلام
26.00%	104	علاقة تكاملية
24.00%	95	علاقة وطيدة "قوية"
23.00%	92	علاقة عقيمة
27.00%	110	علاقة تكاملية
100.00%	401	المجموع

لكنها تتميز بالمناسباتية في التجربة الجزائرية حيث تقوم الجمعيات الخيرية بدعوة وسائل الإعلام لحضور نشاطاتها، أو تنسق معها تلك البرامج، كما تقوم الأخيرة (وسائل الإعلام) بتسليط الضوء على نشاطات الجمعيات الناشطة وتغطية حملاتها التطوعية خاصة الإذاعة لكن ليس بصفة دائمة ودورية بل يتم في المناسبات فقط تزامنا مع الأنشطة التي تقدمها، بمعنى أنها غير مخطط لها مثل ما هو موضح في الجدول رقم 03: الذي يبين مدة القيام بالأنشطة الإعلامية حسب جنس المبحوثين

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	34	9.24%	21	5.71%	55	14.95%
أحيانا	111	30.16%	99	26.90%	210	57.07%
في المناسبات	45	12.23%	58	15.76%	103	27.99%
المجموع	190	51.63%	178	48.37%	368	100.00%

رغم إدراك الأخيرة " الجمعيات الخيرية " لأهمية الإعلام في عصرنا الحالي لنجاح أي عمل وضمان استمرار أي مؤسسة في أي مجال من مجالات الحياة، فهو يلعب دور هام في إذكاء الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وتعبئتهم ودعوتهم للتطوع في الجمعيات الخيرية من خلال توضيح ماهية العمل التطوعي ومدى حاجة المجتمع إليه وتبصيرهم بأهميته ودوره في

عملية التنمية، ومساهمة في عملية استقطاب أفراد المجتمع للانضمام إلى الجمعية والتطوع معها، وباعتبار نشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة إلى مؤسسات إعلامية ووسائل اتصال تؤمن بالمجتمع المدني وبالمثقف العضوي وبالقيم المجتمعية الأصيلة، باعتبار هي التي تنتج الوعي الاجتماعي وتكرس القيم والعادات والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع ومن ثم فهي مطالبة بنشر ثقافة المجتمع المدني، ونقلها من مستوى الوعي الفردي والجماعي إلى مستوى الوعي العام. لتصبح الثقافة المدنية جزءا لا يتجزأ من وعي الأمة، ومنه يتوجب عليها تقديم خطابا إعلاميا هادفا يحمل في طياته قيما اجتماعية راقية تنبع من المجتمع وقيمه ومبادئه، باعتبارها الأداة التي تنمي الثقافة المدنية وتعمل على نشرها وتقويتها والتصدي لثقافة العنف والتطرف والإقصاء والفردية والمادية ورفض الآخر، وهنا يقع على عاتق وسائل الإعلام الجزائرية زيادة اهتمامها أكثر بقضايا العمل التطوعي لكون البرامج والمواضيع المقدمة ذات الصلة بالعمل التطوعي غير كافية حسب رأي أغلبية المبحوثين، حيث ترى أن الحيز المخصص لها لا يفي بمتطلبات "العمل الجماعي" الذي أضحى من أهم مؤسسات المجتمع في خلق الوعي الثقافي والاجتماعي وحتى السياسي في الوقت الراهن" في ظل الحراك الشعبي و"تداعيات" المشهد السياسي وما طرأ عليه من تغيرات و"تطورات" في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال زيادة الحجم الساعي لهذه الحصص المقدمة باعتبار المؤسسة الإعلامية تشكل أداة أيديولوجية تلعب دورا بالغا الأهمية في تشكيل الوعي الاجتماعي للأفراد وذلك من خلال قدرتها على توصيل المعلومة إلى المواطنين أينما وجدوا، إذ نجد هذه الوسائل تؤثر في الطريقة التي يدرك بها الناس الأمور، إلى جانب ذلك فهي تقوم برسم صورة ذهنية لدى أفراد المجتمع من المواقف المعاشة بحكم الوظيفة المنوطة بها (التعليم والتنقيف والتوجيه والتوعية....) الأمر الذي يستدعي من الأجهزة الإعلامية والقائمين عليها إعطائه الأهمية التي يستحقها نظرا للدور الذي يقوم به في تنمية المجتمعات وبالتالي فلا بد من مراعاة هذه الاعتبارات وتخصيص أركان قارة في مختلف الوسائل من شأنها رفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع، مع التركيز على عامل الإستمرارية وتقديم المستجدات في الشأن التطوعي للمتتبع.

ويرى عدد من النقاد والباحثين أن ضعف أداء وسائل الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني انطلاقاً من مبدأ أن الإعلام هو مرآة عاكسة للوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. فإذا كان المجتمع المدني ضعيفاً فهذا ينعكس سلباً على أداء المؤسسات الإعلامية في المجتمع، انطلاقاً من مبدأ أن الإعلام مرآة عاكسة للوسط الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. فالإعلام القوي والفعال لا ينمو ولا يزدهر إلا في مناخ الديمقراطية والحرية، ووجود القوى المضادة والفاعلة في المجتمع التي تراقب وتعمل من أجل مشاركة الجميع في تحقيق المساواة والعدالة وفي جعل كل فرد مسئولاً وواعياً وحرّاً، فيسهم بذلك الإعلام والمجتمع المدني في خلق مجتمعات منفتحة وقادرة على الدفاع وتدعيم القضايا الحيوية (حاتم محمد عبد القادر، 2001، ص 122).

لذا يمكن القول أنه ليس هناك مواصفات محددة للعلاقة بينهما، يمكن اعتبارها مقياساً أو مؤشراً لعلاقة جيدة أو غير فاعلة، لكن يمكن القول أنها علاقة تكاملية ذات تأثير وتأثر مبنية على الثقة -تكاملاً وظيفياً- بين مكونات المجتمع المدني والمناخ الإعلامي التي تشكل إحدى أهم أدوات منظمات المجتمع المدني لتحقيق غاياتها وأهدافها.

3- انعكاسات العلاقة بين وسائل الإعلام والحركة الجمعوية :

عند الربط بين مفهوم الإعلام والحركة الجمعوية نجد أن الأخيرة من غير إعلام تصبح دائرة مغلقة لا تؤثر ولا تتأثر بغيرها من الأنشطة بل ويصعب سيرانها في نفوس الجماهير وتحريك دوافع الانضمام أو المشاركة ولتكون الجمعيات قوية وفعالة تحتاج لإعلام حر ومستقل تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير والإعلاميين يحتاجون لمنظمات المجتمع المدني من بينها الجمعيات التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع.

ففي فرنسا على سبيل المثال تملك الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني 20 بالمئة من مجمل المتعاملين الخواص في البث الإذاعي والبالغ عددهم 900 متعامل، وهو ما يبرز فكرة أنه كلما كان المجتمع المدني فعالاً وقوياً ومشاركاً في مجريات الأحداث في محيطه كلما فتح

المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية في المجتمع منبرا للحوار والنقاش كما وتسهم في إنتاج الوعي الاجتماعي وتكريس القيم والعادات والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع، وعليه فمنح المجتمع المدني الحق في الإعلام يساهم في تفعيله ويحرره من القيود المفروضة عليه، لكون الإعلام يتمتع بقدرة فائقة وهامة على تفعيل دور المشاركة بين مختلف الشرائح الاجتماعية داخل المجتمع الواحد والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتكامل والعطاء، كما يلعب دورا هاما من حيث مساهمته في الدور التوعوي والتنموي "الأمر" الذي يفتح المجال للعمل الجماعي للتعريف ببرامجه وأهدافه مما يجعله يحقق انتشار أوسع خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والإقتصادية التي تمر بها دول العالم عامة والمجتمع الجزائري خاصة 2019، وكذا إبراز الجوانب الإيجابية للعمل التطوعي ودور الجمعيات لتحفيز الفئات الأخرى. وفي هذا الإطار فإن مجال العمل التطوعي واحد من أهم الركائز الاجتماعية التي في حاجة إلى دور الإعلام في ظل تلك التقنيات وفعاليتها في التوجيه والإرشاد والتعليم، لكن هذا لا يلغي وجود ومساهمة عوامل أخرى تحول دون تفعيله "المجتمع المدني" نذكر منها غياب ثقافة العمل الجماعي التطوعي لدى أفراد المجتمع، وكذا عدم تفرغ الأفراد لممارسته لإنشغالهم بأعباء الحياة خصوصا مع انخفاض الدخل وغلاء المعيشة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد نتيجة انخفاض سعر البترول منذ 2015 ودخولها مرحلة التقشف.

4- آليات تفعيل ثقافة العمل التطوعي:

ان الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة والجزائر على وجه الخصوص، تتطلب اتباع استراتيجيات جديدة يمكن ان تسهم في تفعيل دور هذه الجمعيات من أجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية المجتمعية وذلك من خلال الخطوات التالية:

- أن تنطلق ثقافة العمل التطوعي من المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية، حيث أن الدين أدى ومازال يؤدي دورا ومازال يؤدي دورا أساسيا في تحفيز العمل الخيري والتطوعي، فالإسلام باعتباره دين الغالبية العظمى من المجتمعات العربية حث على

العطاء والتطوع والمساعدة للغير من الغالبية العظمى من المجتمعات العربية حث على العطاء والتطوع والمساعدة للغير من خلال أركان الزكاة والصدقة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم والسنة النبوية، و هدفها وهو الحث على مساعدة الآخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم والتي تسمى بفلسفة التكافل الاجتماعي.

- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك التطوعي والعمل الجماعي وهذا على يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الإحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته في أبسط الأمور.
- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجماعي والتوعية بأهمية العمل التطوعي للفرد والمجتمع.
- تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها وذلك من خلال تشجيعها على اتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية تؤمن لها دخلا ثابتا.
- التخفيف من بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه الفرد وقد تقف حاجزا أمام انخراطه في الجمعيات كمشكلة البطالة والسكن ... حيث تسهم هذه الآلية في رفع درجة المشاركة الجموعية للفرد وهذا الدور لا تضطلع الدولة فحسب بل أيضا مؤسسات المجتمع المدني.
- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجماعي والإندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، ويتم هذا من خلال تجنيد وسائل الإعلام والإتصال واختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجماعي ونشاط الجمعيات من خلال البرامج التي تقدمها الأخيرة (أسماء، لعجال محمد أمين، قطاف تمام، 2017، ص 109-110).

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي:
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء
- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.
- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.
- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي...

(HACHI OMAR, 2000, p. 53)

وعلى ضوء ذلك يتم الإعتماد على وسائل الإعلام من أجل تفعيل العمل التطوعي، حيث أنه لا يستطيع أحد أن يجادل الدور المحوري الذي تقوم به وسائل الإعلام في التأثير على اهتمامات الأفراد واتجاهاتهم، وقضية العمل التطوعي هي إحدى القضايا التي اهتمت بها الأجهزة الإعلامية سواء التقليدية كالتلفزيون والإذاعة والصحف أو الحديثة أو مايعرف بالإعلام الجديد المدرج ضمن شبكة الأنترنت كمواقع التواصل الاجتماعي وغيرها وذلك أن ثقافة العمل التطوعي في بعض المجتمعات لاتزال غائبة وتحتاج إلى نضج أكثر.

الخاتمة :

إن تجربة العمل التطوعي والعمل الجماعي في المجتمع الجزائري لا زالت في بدايتها وهي بعيدة عن الطرح المؤسسي، لكن هذا لا يلغي الدور الهام - للجمعيات الخيرية - كتنظيم إجتماعي عامل في الحقل التطوعي ونسق مفتوح على المجتمع ككل في مختلف مجالاته في ترسيخ الثقافة التطوعية لدى فئات عديدة من أفراد المجتمع، من خلال إهتمامها بعدة قضايا يعيشها المواطن الجزائري في حياته اليومية، ومحاولة تلمس وإيجاد حلول ناجعة لها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وكذا تعبئة الجهود المختلفة - سواء على المستوى المحلي أو الوطني قصد حل المشكلات الاجتماعية والإسهام في التنمية المجتمعية، إضافة إلى ترسيخ مبادئ الثقافة التطوعية في المجتمع، ويمكن أن نلاحظ، من خلال النتائج المستقاة من الميدان، بأن :

■ الأهداف النظرية التي رسمتها الجمعيات الخيرية لنفسها - لا سيما في مجال الثقافة التطوعية - قد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا، لم تخل طبعاً من جهة أخرى من بعض التعثر - ونسب مختلفة - في بعض النواحي والنشاطات المنتظر القيام بها نتيجة للصعوبات والعراقيل التي تصادفها أثناء أداء مهامها، وعليه فإن الصعوبات المادية وغير المادية التي تواجهها الجمعية - كتنظيم ونسق - تشكل معوقات وظيفية تحول دون تفعيل دورها في مجال ترسيخ الثقافة التطوعية بالوسط الإجتماعي الذي تتحرك فيه.

■ تستفيد الجمعيات الخيرية من الإعلام من خلال دعوة وسائله المختلفة لحضور النشاطات والحملات التي تقوم بها من أجل تأمين التغطية الإعلامية لبرامجها وبالتالي زيادة فاعلية تلك الخدمات التي تقدمها ومساعدتها على تحقيق أهدافها وضمان إلتفاف الجماهير حولها. لكن ليس بصفة دائمة ودورية بل يتم ذلك في المناسبات فقط، بمعنى أنها غير مخطط لها.

■ مشكلات الإعلام التوعوي الجزائري تنحصر في المناسباتية، وغياب استراتيجيات واضحة للإعلام التوعوي، ويرجع ذلك لعدم تنظيم دورات تكوينية للصحفيين العاملين في المجال، الامر الذي جعل أثره على التوعية التطوعية يبقى ضعيفا ولم يرق هذا الأثر من حيث إيصال وتبليغ الرسائل الإعلامية للمتلقين للمستوى المطلوب، رغم ما بذل من جهد في هذا الميدان الذي شهد تطورات كبيرة على الصعيد الداخلي في السنوات الأخيرة.

■ إذا أرادت الجمعيات الخيرية الوصول إلى أهدافها وتحقيق رسالتها والتعريف بأنشطتها وبرامجها وأعمالها الخيرية، فلا بد لها من تخطيط إعلامي موسمي على الأقل تجند له الطاقات البشرية والخبرات العلمية والميزانية المالية، على أن يكون هذا التخطيط وفق برنامج محدد لا يمكن تجاوزه إلا للضرورة القصوى

لذا يقع على عاتق وسائل الإعلام الجزائرية جزء من المسؤولية، من خلال عملها على:

- تكثيف برامج التوعية وتبسيط الضوء أكثر على النشاطات والأعمال التي تقوم بها الجمعيات الناشطة فعليا في الميدان ودعمها أكثر.
- تبني استراتيجية طويلة المدى فيما يخص الإعلام التوعوي لتحقيق الإرتقاء بالإعلام التوعوي وتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع.
- تخصيص أركان قارة في مختلف الوسائل الإعلامية خاصة بالعنصر التطوعي من شأنها رفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع، مع التركيز على عامل الإستمرارية وتقديم المستجدات في الشأن التطوعي للمتتبع

الإحالات والمراجع:

1. النوي عمار. (2009). التطوعية في المجتمع المدني: القيمة الاجتماعية و إشكالية الممارسة الميدانية. (جامعة سطيف 2) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 08، ص 422.
2. سعاد طبة وبشير عالية. (2009-2010). واقع وآفاق المؤسسات الجمعوية الخيرية في المجتمع الجزائري، الملتقى الوطني الأول جمعية جيل صناع الحياة، جامعة البليدة، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، ص 90.
3. عبد العاطي نجم (2000). الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 111.
4. ABD-KADER LAKJAA (2000) -vie associative et urbanization en algeria - *les cahier de CREAD*، page 12.
5. HACHI OMAR. (2000). *Les associations déclarés*، *les cahiers de cread*، page 53.
6. أبو العلا محمد يسري (2008) إستراتيجية الإعلام والتنمية في المجتمعات المعاصرة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 78.
7. أحمد خاطر (2000) تنمية المجتمع المحلي - الاتجاهات المعاصرة - نماذج الممارسة الاستراتيجية، الإسكندرية : المكتبة الجامعية، ص 249 .
8. أسماء، لعجال محمد لمين، قطاف تمام. (2017) ، المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله. دراسات في المجتمع المدني، ص 109-110.
9. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (04 ديسمبر، 1990). قانون الجمعيات 90-31، العدد 53، ص 02.
10. الديلمي محمد عبد الرزاق، (2012)، الإعلام والتنمية، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 160.
11. المرزوقي عمر (2015). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور. مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، العدد 432، ص 15.
12. النابلسي هناء محمد حسني. (2009-2010). دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 86.
13. بن يحي فاطمة، طعام عمر. (2015). واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الوادي، العدد 11، ص 208.
14. بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر. (2017). التطور القانوني لتشريعات المجتمع المدني في الدول المغاربية : دراسة حالة الجزائر مؤلف جماعي يعنون المجتمع المدني في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية ، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، ص 197.

15. بوسنة مُجّد. (جوان، 2002). الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة قسنطينة، العدد 17، ص 134.
16. بوقرة بلقاسم (2004) التاريخ الاجتماعي للجزائر، بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص، 168
17. تيماشيف نيكولا (1997) نظرية علم الاجتماع، تر: محمود عودة وآخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص، 252.
18. حاتم مُجّد عبد القادر (2001) الرأي العام وتأثيره بالإعلام. بيروت: مكتبة لبنان، 122.
19. حجاب مُجّد منير (2008) وسائل الاتصال، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص، 349.
20. حمزة أحمد إبراهيم (2015) العمل الاجتماعي التطوعي - الواقع والمأمول، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص، 25.
21. خاطر مصطفى أحمد (2000) تنمية المجتمع المحلي - الاتجاهات المعاصرة - نماذج الممارسة الاستراتيجية، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ص 249.
22. دراس عمر (2012) الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الحرة في الجزائر " واقع وآفاق "، دفاتر مجلة إنسانيات حول المجتمع المدني والمواطنة - إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية - العدد 03، ص - 31 32.
23. عاطف غيث. (1995). قاموس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص 29.
24. عكوش صورية (2014) دليل استعمال الجمعيات الجزائرية " البرنامج التشاوري المتعدد الأطراف "، تر: صالح شخوش وصالح كشد، الجزائر: مطبعة نهلة، ص 16.
25. علي بن هادية وآخرون (1991) القاموس الجديد للطلاب. مادة - جمعية - ط 7، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 257. 258.
26. قاضي سي الطاهر (2017) واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول، ص 03.
27. قريد سليم (2010) نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر. (مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُجّد خيضر، المحرر (العدد 18)، ص 118.
28. مصباح عامر (2010) علم الاجتماع الرواد والنظريات، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، ص 153.
29. ميشيل دينكل (1991) معجم علم الاجتماع مادة <<منظمة>> تر: إحسان أحمد حسن، ط 2، بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، ص 25.
30. هامل مهديّة، علاقة تطور أشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية في الجزائر، مجلة الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، العدد 08، ص 10-11.